

Distr.: General
14 September 2010
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود
المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

نظر حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في التوصيات الثماني والأربعين

أولاً - التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الوثيقة A/HRC/WG.6/8/L.4 المؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٠، والتي تحظى بتأييد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

١- التوصية ٩٨(٨) (مصر) والتوصية ٩٨(١٦) (إسبانيا) والتوصية ٩٨(٢٢) (البرازيل وهنغاريا) والتوصية ٩٨(٢٦) (ألمانيا) والتوصية ٩٨(٣٧) (نيوزيلندا) والتوصية ٩٨(٣٥) (إيطاليا وهولندا) والتوصية ٩٨(٣٨) (فرنسا) والتوصية ٩٨(٣٩) (المملكة المتحدة) والتوصية ٩٨(٤٠) (أستراليا) والتوصية ٩٨(٤١) (كندا) والتوصية ٩٨(٤٧) (المكسيك) والتوصية ٩٨(٤٨) (لكسمبرغ) والتوصية ٩٨(٢٣) (إيطاليا) والتوصية ٩٨(٤٤) (سلوفاكيا).

ثانياً - تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التوصيات التالية جزئياً

التوصية ٩٨(٦) (كندا ولكسمبرغ وفرنسا)

تفسيرات:

٢- تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المبادئ المسندة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وعلى هذا فإن التصديق على نظام روما الأساسي يتفق مع سياسات الحكومة. وتركز خطة العمل العامة لإقامة دول سيادة القانون، والتي اعتمدها الحكومة، على النظر في المحكمة. كما نظمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سلسلة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل التثقيفية حول المحكمة. على أن البلاد بحاجة إلى الوقت لدراسة المعاهدة بصورة أكثر تعمقاً وللتوعية بالمحكمة وفهمها من جانب مسؤولين الدولة والجمهور عموماً، وللعمل في الوقت نفسه على تحسين قانون العقوبات بحيث يجرّم الجرائم الدولية الخطيرة الخاضعة لولاية المحكمة ولإنشاء فقه لدى المحاكم الوطنية في جمهورية لاو لمقاضاة هذه الجرائم وفقاً لمبدأ التكامل الذي تنص عليه المحكمة. كما تحتاج البلاد إلى بناء قدرات القضاء في جمهورية لاو بحيث يكون مستعداً لتنفيذ نظام روما الأساسي في المستقبل. على أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ستواصل جهودها في هذا المجال لتثقيف وإطلاع المسؤولين المعنيين في السلطة القضائية والجيش ووكالات إنفاذ القانون وإطلاعهم على نظام روما الأساسي ومبادئه.

التوصية ٩٨ (١٠) (كندا)

تفسيرات:

٣- نظراً لتاريخ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الفريد من نوعه كضحية من ضحايا الذخائر غير المنفجرة، أكثر من أي بلد آخر، فإنها تنظر بمجدية كبيرة لمسألة الألغام الأرضية في سياق سياستها الوطنية. وتنفذ حكومة جمهورية لاو حالياً سياسة إنسانية تساعد مواطنيها المتأثرين بالذخائر غير المنفجرة التي أسقطت على البلاد خلال حرب الهند الصينية. وتعتبر الذخائر غير المنفجرة عقبة كبرى في وجه التنمية الوطنية وهي مستمرة في التسبب في وفاة السكان وإصابتهم. وعلى هذا فإن التصديق على اتفاقية أوتاوا تتفق بصورة واضحة مع سياسات حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. على أن البلاد بحاجة إلى الوقت للاستعداد لتنفيذ الاتفاقية بعد تصديقها. ونظراً للتحديات الحالية المتصلة بالذخائر غير المنفجرة والعبء الثقيل المرتبط بالتعامل معها، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ليست مهيأة بعد لتكون طرفاً في المعاهدة. وسنواصل دراسة المعاهدة بتعمق للاستعداد لتنفيذها عندما تنضج الظروف لتصديقها.

التوصية ٩٨ (١١) (فنلندا)

تفسيرات:

٤- خلال السنة الماضية، وجهت الحكومة كثيراً من الاهتمام إلى الموازنة بين الالتزامات الدولية للبلاد، بموجب الاتفاقيات ذات الصلة، وبين القوانين الوطنية، وحققت في ذلك نتائج متواصلة بمساعدة من شركائها الإثنيين. وستواصل البلاد عملية إدماج الالتزامات التعاهدية في قوانينها الوطنية عملاً بخطة العمل العامة لإقامة دول سيادة القانون.

٥- وجمهورية لاو طرف بالفعل في ست معاهدات رئيسية من معاهدات الأمم المتحدة واثنين من بروتوكولاتها في ميدان حقوق الإنسان، وذلك من بين مئات المعاهدات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي وقعت وصادقت عليها. وكطرف في المعاهدات، تركز البلاد على تنفيذها الوطني، بما في ذلك إنشاء الآليات المؤسسية للإنفاذ والتعامل مع الشكاوي على المستوى الداخلي.

٦- ولذا فإن الأولوية لدى الحكومة ومجال التركيز فيها ينصبان على إنشاء الهياكل المؤسسية الوطنية الفعالة لمعالجة الشكاوي المتعلقة بحقوق الإنسان. ونظراً لأن آلية الشكاوي الفردية على المستوى الدولي تتطلب كشرط للجوء إليها استنفاد سبل الانتصاف الوطنية، فإن جمهورية لاو تعتبر أن تركيزها على إنشاء وتعزيز آلية مؤسسية داخلية للشكاوي شرطاً له أهميته بالنسبة للتصديق على الصكوك، بحيث يسمح بالشكاوي الفردية. وستدرس جمهورية لاو هذه الصكوك وستتخذ مزيداً من التدابير لتعزيز إجراءاتها الوطنية للتعامل مع شكاوي حقوق الإنسان ولتوعية المسؤولين المعنيين قبل أن تصبح طرفاً في تلك الصكوك.

التوصية ٩٨ (١٢) (ألمانيا)

تفسيرات:

٧- تسلم حكومة جمهورية لاو بالدور الهام للجمعيات المدنية في التنمية الوطنية، بما في ذلك دورها في الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها في البلاد. وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدت جمهورية لاو مرسوماً حول الجمعيات يساعد ويعزز مشاركة الجمعيات المدنية في الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها. وخلال السنوات الماضية، اهتمت الحكومة بالتوعية باتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها جمهورية لاو في أوساط المسؤولين والجمهور. وتقوم الوزارات المعنية والهيئات واللجان الوطنية والمنظمات الجماهيرية والاجتماعية والمهنية بتعميم المعلومات حول حقوق الإنسان، وهي جميعاً ستواصل ذلك، وفقاً لخطط العمل لدى كل منها. وعلى هذا، فإن جمهورية لاو تقبل من حيث المبدأ التوصية المتعلقة بخطط العمل. على أنها تلاحظ أن وضع خطة وطنية لحقوق الإنسان يشكل مشروعاً وطنياً شاملاً ومهمة صعبة يترتب عليها الكثير من الآثار المتصلة بالموارد بالنسبة للبلاد. ولذلك، تحتاج جمهورية لاو إلى الموارد لوضع خطة عمل وطنية هادفة وفعالة.

التوصية ٩٨ (٢١) (المكسيك)

تفسيرات:

٨- أنشأت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لجنة توجيهية وطنية وهي تعمل على إعداد خطة عمل وطنية تعنى بالاتجار بالبشر. وجمهورية لاو طرف في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي في سبيلها إلى تنفيذه. كما تتعاون جمهورية لاو بقوة مع البلدان الأخرى في المنطقة على مكافحة الاتجار بالبشر. وتساند جمهورية لاو التوصية من حيث صلتها بجريمة شريفة هي جريمة الاتجار بالبشر. ونظراً لموقعها الفريد كجار لبلدان أكثر تقدماً، فإن جمهورية لاو تعاني من هذه الجريمة وقد كانت من أول البلدان التي صادقت على البروتوكول في المنطقة. على أن جمهورية لاو تشدد على أنه، لأسباب تاريخية وبسبب تعدد الإثنيات فيها، لا تحوز أية مجموعة اثنية فيها على صفة "الأصلية" أكثر من غيرها من المجموعات. ولذا، فإن جمهورية لاو لا يمكنها أن تقبل مصطلح "نساء السكان الأصليين" الوارد في التوصية. وتغتني جمهورية لاو هذه الفرصة للتأكيد على أنها تعمل بقوة، بحدود ما لديها من موارد، على مكافحة الاتجار بالبشر مع التشديد بصورة خاصة على حماية نساء جميع المجموعات الإثنية الـ ٤٩ فيها.

التوصيات ٩٨(٢٧) (المدافرك) و٩٨(٢٨) (سلوفاكيا) و٩٨(٢٥) (نيوزيلندا) و٩٨(٢٤) (هنغاريا)

تفسيرات:

٩- تضمن سياسات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ودستورها وقوانينها المساواة وعدم التمييز بين المجموعات الإثنية الـ ٤٩ فيها. ولا تعتبر أية مجموعة إثنية أقل شأنًا من أية مجموعة أخرى. ويشغل ممثلون عن المجموعات الإثنية، بما في ذلك مجموعة همونغ، وظائف حكومية على مختلف مستويات الحكومة. وتمتع مجموعة همونغ، على غرار المجموعات الإثنية الأخرى، بالحقوق، وعليها الواجبات، التي ينص عليها الدستور وتنص عليها قوانين البلاد، فهي جزء من نسيج مجتمع جمهورية لاو المتسق والشامل. ولا تُصنف أية مجموعة إثنية في جمهورية لاو باعتبارها من الشعوب الأصلية. ولذا، فإن جمهورية لاو لا تؤيد ذلك الجزء من التوصية الذي يذكر السكان الأصليين.

١٠- وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذه التوصية على أساس أن مجموعة همونغ، على غرار المجموعات الإثنية الأخرى، تتمتع بحماية القانون في البلاد، وتؤكد الحكومة على ذلك. ويضمن دستور جمهورية لاو وقوانينها الحقوق والحريات لجميع مواطني جمهورية لاو دون تمييز على أساس الإثنية. ويشمل ذلك مجموعة همونغ التي هي إحدى المجموعات الإثنية الـ ٤٩ التي تعيش في هذا المجتمع المتسق الشامل. وجمهورية لاو طرف في عدة معاهدات دولية وهي توجه الكثير من الاهتمام لتنفيذها على المستوى الوطني. وترحب جمهورية لاو بالمشاركة الملائمة من جانب المجتمع الدولي في هذا الموضوع. وتأمل جمهورية لاو في أن يواصل المجتمع الدولي تعاونه ومساعدته لخلق الشروط لتحسين حالة حقوق الإنسان لشعب جمهورية لاو. وبمختلف مجموعاته الإثنية وفقاً لصكوك حقوق الإنسان التي انضمت إليها جمهورية لاو. وتشمل هذه الشروط الحد من الفقر وإزالة الذخائر غير المتفجرة والعمالة والهياكل الأساسية، من قبيل المدارس والمستشفيات وغيرها، وفقاً للخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلاد.

١١- وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذه التوصية لأن جميع المجموعات فيها يحظون بمعاملة متساوية. على أن جمهورية لاو تلاحظ أن مصطلح "أقلية" يشير عادة إلى وضع أقل شأنًا للمجموعة التي يصفها بين بقية السكان. وينص دستور جمهورية لاو على المساواة بين جميع المجموعات الإثنية في البلاد في مجتمع متعدد الإثنيات. وعلى هذا، فإن جميع القوانين وسياسات الحكومة تشدد على المساواة بين المجموعات الإثنية الـ ٤٩ أمام القانون. فأياً إشارة إلى المجموعات الإثنية في جمهورية لاو بصورة تركز على "الأقليات" تتعارض مع مطامح شعب جمهورية لاو المتعدد الإثنيات. وفيما يتعلق بزيارة الخبير المستقل المعني بشؤون الأقليات، تلاحظ جمهورية لاو أنها كانت قد استضافت المقرر الخاص المعني بالحريات الدينية في زيارة أجراها مؤخراً. وهي، لذلك، تنتظر في دعوة خبراء مستقلين آخرين في الوقت الملائم.

التوصيتان ٩٨(٢٩) (فرنسا) و٩٨(٣١) (أستراليا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا)

تفسيرات:

١٢- تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جزئياً التوصيتين ٢٥ و٢٦ لأنهما تتماشيان مع سياسات الحكومة التي توفر المساعدة الإنسانية لمجموعة لاو همونغ العائدين من تايلاند. ولا يعطي القانون الدولي أي أساس لاعتبارهم لاجئين، فهم مجرد مهاجرين اقتصاديين يبحثون عن شروط اقتصادية أفضل، غير أنهم مهاجرون غير شرعيين. بموجب قانون جمهورية لاو. وستواصل جمهورية لاو تنظيمها لزيارات من المجتمع الدولي. وقد زارت قرى يعيش فيها همونغ العائدون عدة وفود أجنبية حتى الآن، ضمت أعضاء في الكونغرس الأمريكي والحكومة الأمريكية ومسؤولين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

التوصية ٩٨(٣٢) (هولندا)

تفسيرات:

١٣- يضمن دستور جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وقوانينها الحق في حرية التنقل والإقامة، بما في ذلك الحق في مغادرة البلاد والعودة إليها وفقاً للمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويحق لمواطني جمهورية لاو، دون تمييز على أساس الإثنية أو الجنس أو السن أو أي أساس آخر، أن يتقدموا للحصول على وثائق السفر في أي وقت. ويغادر البلاد يومياً الآلاف من المواطنين. وتتمتع مجموعة همونغ التي عادت من تايلاند من نفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنو جمهورية لاو الآخرون.

التوصية ٩٨(٣٣) (إسبانيا)

تفسيرات:

١٤- تعلق الحكومة أهمية على بناء قدرات موظفي إنفاذ القانون وموظفي القضاء في مجال حقوق الإنسان عملاً على تعزيز سيادة القانون. وقد أجريت برامج لحقوق الإنسان للقضاة والمدعين العامين وعناصر الشرطة. وقد تلقى ١٨ قاضياً التدريب مؤخراً على حقوق الإنسان والعدالة الجنائية في لاهاي، في حين أن القضاة والمدعين العامين والمحامين وعناصر الشرطة حسنوا من معرفتهم وفهمهم لممارسات المحاكمات العادلة، وذلك من خلال دورة تدريبية تتعلق بالحق في المحاكمة العادلة تم تنظيمها في جمهورية لاو بالتعاون مع لجنة الحقوق الدولية. وستواصل تنظيم التدريب على حقوق الإنسان في البلاد. وفيما يتعلق بتمكين المجتمع الدولي من الوصول إلى مراكز الإصلاح والاحتجاز في البلاد، فإن جمهورية لاو ستنظر في الأمر على أساس كل حالة لوحدها. وقد قام حتى الآن عدة أعضاء من السلك الدبلوماسي وممثلي المنظمات الدولية والوفود الأجنبية هذه المراكز وستستمر الحكومة في إتاحة ذلك إذا طلب إليها ذلك.

التوصية ٩٨ (٣٤) (سويسرا)

تفسيرات:

١٥ - ستنفذ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذه التوصية في إطار مواردها وأحوالها وقدراتها الوطنية، بما يتفق مع تنميتها الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية. وستواصل جمهورية لاو تعاونها مع لجنة الصليب الأحمر الدولية على أساس كل حالة لوحدها.

التوصية ٩٨ (٤٦) (أستراليا)

تفسيرات:

١٦ - تشجع حكومة جمهورية لاو المنظمات الجماهيرية والإعلامية والمهنية والاجتماعية على المشاركة في التثقيف والدعوة والرصد في مجال حقوق الإنسان. وقد شاركت هذه المنظمات بنشاط في إعداد التقرير الوطني الخاص بالاستعراض الدوري الشامل والتقارير الدورية المقدمة بموجب المعاهدات ذات الصلة. وتؤيد جمهورية لاو التوصية على أساس أن أنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها هذه القطاعات المجتمعية ستكون ضمن الدستور الوطني وقوانين البلاد، ولا سيما قانون وسائط الإعلام الجماهيرية والمرسوم الخاص بالجمعيات.

ثالثاً - التوصيات التي لا تحظى بتأييد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

التوصية ٩٨ (١) (إسبانيا وكندا ولكسمبرغ)

تفسيرات:

١٧ - صادقت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مؤخراً على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتعتزم جمهورية لاو أن تركز جهودها على التنفيذ الفعال والناجح لأحكام العهد، بما في ذلك بإنشاء آليات مؤسسية وطنية للتعامل مع الشكاوي الفردية في هذه المرحلة.

التوصيات ٩٨ (٢) (أستراليا وسلوفينيا) و٩٨ (٣) (إيطاليا) و٩٨ (١٧) (ألمانيا) و٩٨ (١٨) (إسبانيا) و٩٨ (١٩) (بلجيكا) و٩٨ (٢٠) (فرنسا وفنلندا)

تفسيرات:

١٨ - فيما يتعلق بالتوصيات ٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ أعلاه المتعلقة بعقوبة الإعدام، إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية غير مستعدة لإلغاء عقوبة الإعدام لأنها تشكل رادعاً فعالاً عن ارتكاب أخطر الجرائم، من قبيل الاتجار بالمخدرات. وجمهورية لاو طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وستستعرض نطاق الجرائم في قانونها الجنائي لضمان اتفاقها مع أحكام المادة ٦ من العهد.

التوصية ٩٨ (٤) (إسبانيا وسويسرا)

تفسيرات:

١٩- ستنتظر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب أولاً، وهي ترغب في تنفيذ المعاهدة أولاً قبل أن تنظر في بروتوكولها الاختياري.

التوصية ٩٨ (٥) (إسبانيا وكندا)

تفسيرات:

٢٠- تسلم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأهمية المساواة بين الجنسين وقد اتبعت سياسة سليمة في هذا الصدد. وتلعب المرأة دوراً متزايداً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم. وكجزء من استراتيجية تطبيق الديمقراطية في عملية اعتماد المعاهدات، نظمت اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة في جمهورية لاو حلقة عمل ناقشت مضمون البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بهدف جمع المعلومات والآراء من جميع أصحاب المصلحة حول البروتوكول. وشاركت في حلقة العمل منظمات نسائية وممثلون عن الوزارات والمؤسسات الحكومية، وخلصت إلى استنتاج مفاده أن جمهورية لاو بحاجة إلى المزيد من الوقت لدراسة البروتوكول وللتوعية في أوساط المسؤولين والمنظمات النسائية والجمهور عموماً. على أن البلاد بحاجة، في الوقت نفسه، إلى حلول داخلية لكي تصبح البلاد جاهزة لتنفيذ البروتوكول في المستقبل.

التوصية ٩٨ (٧) (إسبانيا)

تفسيرات:

٢١- صادقت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مؤخراً على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تود أن تنفذ الاتفاقية أولاً قبل أن تنظر في بروتوكولها الاختياري.

التوصية ٩٨ (٩) (سويسرا)

تفسيرات:

٢٢- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية غير مستعدة بعد للتصديق على هذه المعاهدة الهامة نظراً لأن البلاد ستركز على تنفيذ المعاهدات الأخرى التي صادقت عليها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وهي معاهدات على نفس الدرجة من الأهمية.

التوصيات ٩٨ (١٣) (أرمينيا والبرازيل) و٩٨ (١٤) (إسبانيا وكندا) و٩٨ (١٥) (النرويج)

تفسيرات:

٢٣- فيما يتعلق بالتوصيات ٤٢ و٤٣ و٤٤ أعلاه، ستنتظر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في دعوة الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة على أساس كل حالة لوحدها. وفيما يتعلق بالدعوة الدائمة المفتوحة، لم تُصدر هذه الدعوة إلا أقل من ٧٠ دولة وقلة قليلة منها قامت بذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وقد استضافت جمهورية لاو مؤخراً مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، الأمر الذي دلّل على حسن نية جمهورية لاو واستعدادها للحوار والتعاون مع الإجراءات الخاصة.

التوصية ٩٨ (٣٦) (دانمرك)

تفسيرات:

٢٤- يكفل دستور جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وقوانينها حرية الدين. ويحق لمواطني جمهورية لاو أن يؤمنوا، أو ألا يؤمنوا، بأي دين. والتحديات الوحيدة لممارسة هذه الحرية في تشريعات جمهورية لاو مسموح بها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

التوصية ٩٨ (٤٢) (فرنسا)

تفسيرات:

٢٥- يكفل دستور جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وقوانينها، ولا سيما قانون وسائط الإعلام، حرية التعبير. وترى حكومة جمهورية لاو أن التحديات الواردة في قانون وسائط الإعلام تعتبر مسموحاً بها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بحرية التعبير. والحكومة بحاجة إلى بعض الوقت لتحديد الثغرات أو أوجه الضعف (إن وجدت) وذلك من خلال تطبيق القانون. وفيما يتعلق بأنشطة منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، فإن أنشطة هذه المنظمات تخضع للتشريعات الوطنية وخصوصاً لمرسوم الجمعيات.

التوصية ٩٨ (٤٥) (نيوزيلندا)

تفسيرات:

٢٦- لا يوجد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أي تشريع يسمح بكبت حرية التعبير. وينص الدستور بوضوح على حريات الكلام والكتابة والتجمع السلمي التي لا تتعارض مع القانون. ويعطي قانون وسائط الإعلام التفاصيل المتعلقة بممارسة الحق في التعبير. ويمارس الأفراد، أو مجموعات الأفراد، في جمهورية لاو حرية التعبير من خلال أعضاء الجمعية الوطنية أيضاً، بالإضافة إلى ممارستها من خلال الخط الساخن الذي تشغله الجمعية الوطنية.

التوصية ٩٨ (٣٠) (البرازيل)

تفسيرات:

٢٧- تسلم حكومة جمهورية لاو بالدور الهام لهذه الوكالة الإنسانية العالمية في مساعدة اللاجئين في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك دورها في إعادة لاجئي جمهورية لاو إلى الوطن في الماضي. على أن الحكومة، انطلاقاً من أنه لا يوجد بين مجموعة لاو همونغ العائدين من تايلاند لاجئون وفقاً للتعريف المعمول به في القانون الدولي، لا ترى أية حاجة إلى مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المسائل المتصلة بمجموعة همونغ العائدين من تايلاند. وستواصل الحكومة الحوار حول هذه المسألة من خلال المشاركة الثنائية وكذلك من خلال مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حسب اللزوم.